

آفاق النمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل الديون الخارجية دراسة تحليلية لعينة من دول جنوب شرق آسيا

يالجين فاتح سليمان / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كركوك

المستخلص

من الواضح أن هناك علاقة مركبة ووثيقة بين النمو الاقتصادي ممثلة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية باعتبارها احد أهم وسائل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد . وقد تبنت الدراسة هذه العلاقة حيث تم اختيار أربعة دول من جنوب شرق آسيا (باعتبارها من الدول النامية المتقدمة والتي لها تجربة في هذا المجال) كنموذج للتطبيق العملي وللفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط . تم تقسيم الدراسة إلى قسمين تناول الأول منها الجانب النظري والذي تطرق إلى توضيح لأنواع التدفق الأجنبي وكذلك الإشارة إلى آراء الاقتصاديين في هذا المجال والذي انحصر في مدرستين إحداهما مؤيدة لفكرة استقدام رأس المال الأجنبي والأخرى معارضة لها ولكل مدرسة حججها الداعمة لرأيها والتي تم عرضها في متن الدراسة . أما القسم الثاني فيتمثل في الجانب العملي التطبيقي لهذه الدراسة حيث تم استخدام السلسلة الزمنية ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ لاستخراج معادلات الانحدار الخاصة بالعلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية ولكل دول النموذج . وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات.

An Economic Growth in Light of The External Debt Analytical Study on a Sample of South-East Asian Countries

Abstract

This study will examine the relationship between economic growth which is uptake as growth in gross domestic product (GDP) and the external debt which is consider an important part of foreign capital inflow using simple

regression method in selected south-east Asian developing countries covers the period 1990 – 2008 .

The study divided into two parts , the first one deals with the theoretical basis contains kinds of foreign capital inflow and economists opinion about the relationship between growth in (GDP)) and the external debt , where there are two trends about it . The first proves the positive role of debts in growth in (GDP) ,then the other trend refer to the opposite idea .

Second part of study deals with the applied side by using the time series 1990 – 2008 to find the regression equations for all countries .

Finally the study reached a set of findings and recommendations .

المقدمة

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه الديون الخارجية في النمو والتنمية الاقتصادية من خلال استغلال تلك الديون في الأوجه السليمة ومرافقة ذلك بسياسات اقتصادية داعمة للوصول إلى اقتصاد متوازن .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي (ممثلة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي) في البلدان النامية وذلك باختيار عينة من دول جنوب شرق آسيا للفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٨ .

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية القائلة بان (الديون الخارجية لها اثر في النمو الاقتصادي ممثلة بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي فيما لو استغلت الاستغلال الأمثل ورافق ذلك سياسات اقتصادية سليمة).

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة في عرض جوانب الموضوع النظرية على جملة من المصادر العربية والأجنبية فضلا عن الجانب التطبيقي الذي استخدم الوسائل الإحصائية للحصول على النتائج المتوخاة من الدراسة .

المبحث الأول : الإطار النظري : مفهوم وأبعاد رؤوس الأموال الأجنبية

أولاً : مفهوم وأنواع رؤوس الأموال الأجنبية.

يقصد برؤوس الأموال الأجنبية كافة المبالغ التي تدخل إلى البلد من الخارج ، والمقصود بها هنا هي تلك المستخدمة في التنمية الاقتصادية، ويمكن تقسيم رؤوس الأموال الأجنبية التي تستخدم في تمويل التنمية الاقتصادية إلى أقسام عدة، منها : (هنا ، ٢٠٠٢ ، 179)

١- القروض : وتشمل كلاً من القروض العامة الحكومية الثنائية ، والقروض الرسمية متعددة. الأطراف (من المنظمات الدولية) والقروض الخاصة .

٢- التمويل الرسمي : ويشمل مساعدات التنمية الرسمية الميسرة وغير الميسرة مثل قروض البنك الدولي .

٣- الاستثمارات الأجنبية : وقد تكون عامة تتعهد بها الحكومات او المؤسسات التمويلية الدولية او خاصة عبر الشركات العابرة للقارات .

وتعتبر القروض واحدة من أهم مصادر تدفقات رؤوس الأموال لتمويل التنمية ، وتنقسم القروض إلى عدة حيثيات . فمن حيث مصدر القروض تنقسم القروض إلى :

أ . القروض العامة الحكومية او متعددة الأطراف وهي التي تحصل عليها الحكومة من الخارج على أسس تجارية من حكومات معنية أو من هيئات التمويل .

ب . القروض الخاصة وهي التي تحصل عليها الحكومة من الأفراد او من الهيئات الخاصة ويمكن تقسيم القروض من حيث فترة السداد الى :

أ . قروض طويلة الأجل : والتي يمكن فيها تسديد القرض على مدى أكثر من سنة .

ب . قروض قصيرة الأجل : وهي التزامات تستحق السداد في مدة اقل من سنة .

كما يمكن تقسيم القروض من حيث الشروط الى :

أ-قروض تجارية والتي تتحدد شروطها المالية على وفق أسواق رأس المال الدولية .

ب-قروض سهلة والتي تعقد بشروط ميسرة .

أما التمويل الرسمي فيشمل المساعدات الأجنبية والمتمثلة في التدفقات الأجنبية التي تحصل عليها الحكومة على وفق شروط ميسرة بعيداً عن القواعد التجارية وقد تكون على شكل منح وهبات (بدون التزامات بالدفع اللاحق) أو قروض ميسرة (بأسعار فائدة منخفضة وفترة سداد طويلة) وإمكانية

تسديدها بواسطة عملة الدولة المتبقية أو بواسطة السلع التي تنتجها المشاريع الممولة بتلك القروض .
(كامل، ١٩٨٨، 106-107)

أما الاستثمارات الأجنبية والتي قد تكون مباشرة أو غير مباشرة فإنها تتمثل في استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية لذا فإنها تعد من التحويلات المالية التي لا تنشأ عنها أعباء مديونية وغالباً ما تقوم بهذه الاستثمارات الشركات عابرة القارات والتي تمتلك احتياطات مالية كبيرة بالإضافة إلى احتكارها للتكنولوجيا وسهولة الحصول على التمويل اللازم . (هنا، ٢٠٠٢، 14)

ثانياً : أبعاد استخدام رؤوس الأموال الأجنبية

بعد هذا السرد فإن الآثار والتغيرات التي تحدثها تدفقات التمويل الخارجي على البلدان النامية تعتبر موضوعاً جديلاً شائكاً وتثير الكثير من التساؤلات حول جديتها وإمكانيتها في إحداث التطور والتنمية في البلدان المتلقية . هذا وقد اختلفت آراء الباحثين الاقتصاديين حول هذا الموضوع ما بين مؤيد للأثر الإيجابي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي وما بين معارض لتلقي القروض لتمويل التنمية. وفي هذا الإطار يمكن تمييز مدرستين فكريتين تباينتا نظرياً وعملياً حول ذلك هما :

1: المدرسة التقليدية

يؤيد أصحاب هذه المدرسة الأثر الإيجابي للقروض الخارج ية على النمو الاقتصادي ويرى مؤيدي هذه المدرسة ضرورة الاستعانة بالتمويل الخارجي وخاصة الاستثمارات الأجنبية بسبب تفوق معدلات الأرباح التي تحققها تلك الاستثمارات على أسعار الفائدة المترتبة على القروض وخاصة طويلة الأجل منها . وتؤكد الدراسات التي قام بها مؤيدو هذه المدرسة من أمثال الاقتصاديين (Strout , Ram , Chenery) بان المحدد الرئيس للنمو الاقتصادي في البلدان النامية هو مدى توفر أو ندرة النقد الأجنبي المتاح .

وطالما ان البلدان النامية وفي المراحل الأولى من التنمية تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتطوير البنى التحتية إلى جانب البنى الاقتصادية لذا فان على هذه البلدان الاعتماد إلى حد كبير على المصادر الأجنبية او مواجهة احد الأمرين :

أ-القبول بمعدلات نمو منخفضة في حدود ما يسمح به المدخرات المحلية .

ب-اللجوء الى الاقتراض من الخارج لزيادة الموارد لتحقيق معدلات النمو المطلوبة .

وتشير الأدبيات الاقتصادية في هذا المجال الى مجموعة كبيرة من العوامل التي تؤدي الى حدوث الفجوة بين الموارد المحلية والاستثمارات المطلوبة . ومن أهم هذه العوامل : (هنا، ٢٠٠٢، 176)

١- إن حصيلة الصادرات (X) لا تغطي الاستيرادات (M) بسبب موقعها من تقسيم العمل مما يؤدي إلى حدوث ما يسمى بفجوة التجارة الخارجية .

٢- ظاهرة ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار مما يؤدي الى قلة المدخرات المحلية (S) والتي لا تستطيع مواجهة متطلبات الاستثمارات المرغوب بها (I) مما يؤدي إلى حدوث ما يسمى بفجوة الادخار .

٣- ضعف في مرونة وفاعلية أجهزة الإنتاج وانخفاض نسبة تمويلها ذاتياً .

٤- ضعف الأجهزة المصرفية الوطنية وشحة الشركات المساهمة وضعف إمكاناتها المادية والفنية .

ونظراً لأهمية العاملين (١ ، ٢) باعتبارهما الأساس الذي يعتمد عليه أصحاب المدرسة القائلة بان للمديونية اثر ايجابي على النمو الاقتصادي . فسوف يتم تناول الفجوتين ببعض التفصيل .
يعتبر نموذج هارود - دومار من أولى النماذج التي استخدمت التمويل الخارجي لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار وكما يلي :

فجوة الادخار : يفترض النموذج ان معدل النمو يرتفع كلما ارتفع معدل الاستثمار . وانطلاقاً من الإطار العام للنموذج فان معدل النمو في الدخل القومي يكون كالأتي :حيث ان

$$Q = S/K$$

$$Q = \text{معدل النمو في الدخل القومي} \frac{dy}{y}$$

$$S = \text{الميل المتوسط الادخار}$$

$$K = \text{معدل التغير في الدخل إلى رأس المال}$$

وعند الحصول على القروض والمساعدات لتمويل التنمية يكون معدل النمو المرغوب كالأتي :

$$Q = (S + b)/K$$

حيث ان b = الميل المتوسط للقروض أي القرض مقسوماً على الدخل القومي

$$Q = C/K$$

C = معدل التراكم الضروري لتحقيق النمو المرغوب

أي الميل المتوسط للادخار + الميل المتوسط للقروض

$$s = \frac{S}{y} \quad , \quad b = \frac{B}{y}$$

والفرق بين C و S هو b والذي يمثل مقدار القروض والمساعدات الخارجية الضرورية لسد فجوة الادخار وتحقيق معدل النمو المرغوب.

ان المصادر الأجنبية هذه لها تأثيران :

١- انها تكمل المدخرات المحلية فتقود الى معدل تراكم عالي .

٢- انها تزيد من متوسط دخل الفرد ومن ثم تزيد من نسبة الادخار وبالنتيجة فان القروض والمساعدات تزيد قدرة البلد على النمو فيصبح قادراً على النمو ذاتياً وتتجه حاجته الى القروض والمساعدات نحو الانخفاض . ولكي يتحقق ذلك لابد ان يكون الميل الحدي للادخار أعلى من الميل المتوسط ويزداد معدل الادخار في المراحل اللاحقة من التنمية ويصبح معدل النمو أعلى دون الحاجة الى القروض الخارجية . (مازن، ٢٠٠١، 18)

فجوة التجارة :

للتجارة الخارجية دور كبير ومؤثر في اقتصاديات الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء باعتبارها احد العناصر الأساسية للحصول على العملات الأجنبية فضلاً على توفير السلع التي لا يمكن انتاجها محلياً .

وفي حالة البلدان النامية التي تعاني من عدم القدرة على توفير القدر الكافي من العملات من خلال صادراتها (نتيجة كونها اما مواد خام او نصف مصنعة) فضلاً عن عدم مرونة الطلب على الاستيرادات وبخاصة السلع الرأسمالية منها وعدم إمكانية البلدان النامية من انتاج مثل تلك السلع لاستخدامها درجة عالية من التطور التقني لذلك استمرت أسعار تلك السلع الرأسمالية المستوردة في تزايد وبالتالي زيادة في تكاليف الاستيراد .

كل هذا أدى الى اختلال في هيكل التجارة الخارجية لصالح الدول المتقدمة . وظهر فجوة بين الصادرات والاستيرادات. وبهدف تغطية هذه الفجوة تلجأ الأقطار النامية الى احد خيارين هما :
أ- الحد من استيراد السلع الاستهلاكية والذي من شأنه ان يقلل من أعباء الاستيراد وذلك من خلال تحديد كميات وأنواع السلع الاستهلاكية المستوردة .

ب- اللجوء الى القروض الخارجية والتي غالباً ما تكون هي الخيار المستخدم في الأقطار النامية.

ويمكن احتساب فجوة التجارة الخارجية كالاتي :

$$a = M - X$$

$$a = my - X$$

حيث X = الصادرات عنصر مستقل

$M =$ الاستيرادات تتحدد بمستوى الدخل القومي

$\frac{dM}{dy} = m$ الميل الحدي للاستهلاك .

$y =$ الدخل القومي .

$a =$ الفجوة أو القروض والمساعدات لسد الفجوة .

من المعادلة نلاحظ ان فجوة التجارة تظهر عندما تكون حصلية الصادرات غير كافية لتمويل أعباء استيراد السلع الإنتاجية اللازمة لتعزيز الاستثمار .

وبتحليل بسيط لكل من الفجوتين (فجوة الادخار $C - S$) و (فجوة التجارة $M - X$) يمكن القول بان القروض والمساعدات سوف تطلب لسد احد الفجوتين، أي ان النمو يتحدد بقيد الادخار اذا كان فجوة الادخار $(C - S)$ اكبر من فجوة التجارة $(M - X)$ وبالعكس فان النمو يتحدد بقيد التجارة اذا كان فجوة التجارة اكبر من فجوة الادخار .

ولا بد من تطابق الفجوتين منظوراً اليها من فترة زمنية ماضية .

أي ان :

$$C - S = my - X$$

ويمكن توضيح ذلك بالرجوع الى معادلة الناتج القومي الإجمالي أي ان :

$$y = C + I + X - M$$

$$I - (y - C) = M - X$$

$$\therefore S = (y - C) \text{ الادخار}$$

$$\therefore I - S = M - X$$

حيث ان :

$$(M - X) = \text{فجوة التجارة} \text{ و } (I - S) = \text{فجوة الادخار} .$$

إن السياسة الاقتصادية الرشيدة يجب أن تعمل على جعل الفجوتين متطابقتين في المستقبل ، وذلك من اجل تجنب هدر الموارد، فإذا كانت فجوة الادخار اكبر من فجوة التجارة فان تطابق الفجوتين يتطلب جعل الاستيرادات في زيادة اكبر من المستوى الضروري لتحقيق معدل النمو . أما إذا كانت فجوة التجارة هو القيد المسيطر فان الزيادة في المدخرات يجب ان تستخدم لتطوير الصادرات أو إحلال الاستيرادات .

2: المدرسة التجديدية.

يعارض أصحاب هذه المدرسة الرأي القائل بان للتدفقات من القروض والمساعدات أثراً إيجابياً على عملية النمو والتنمية الاقتصادية ، بل يرون بان التمويل الخارجي يؤدي الى تعطيل عملية النمو وتخريب اقتصاديات الدول النامية .

وحسب رأي الاقتصادي (فريدمان فلن) تحقيق التنمية في البلدان النامية لا يكمن في تقديم القروض وإنما يكمن في تشجيع حرية التجارة والديموقراطية والرأسمالية . وان جزءاً كبيراً من هذه القروض تستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار .

وأكد ذلك دراسة البروفسور (كريفن) في دراسة عن ٣٢ دولة للفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤ اثبت أن النتائج الإحصائية تشير إلى أن (٧٥%) من القروض ذهبت إلى الاستهلاك و(٢٥%) إلى الاستثمار (K.B.Griffin & J.L.Enos , 1970, 320) .

وأشارت دراسة غودري (Gowdhury) سنة ١٩٩٤ لمجموعة البلدان النامية في آسيا والباسفيك للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٨ بان هناك علاقة بسيطة بين تأثير الديون الخارجية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي . وفي دراسة أخرى للاقتصادي ليفي مع غودري (Levy & Gowdhury) سنة ١٩٩٣ عن ٣٦ دولة نامية مستدينة موزعة على ٣ مجاميع أو أقاليم هي أمريكا اللاتينية - آسيا والباسفيك - شبه الصحراء، وجد أن مستوى المديونية تؤثر بشكل بسيط على الناتج المحلي الإجمالي (Erdal.,2-3) .

وفي دراسة من إعداد الباحثة (كاثرين باتيللو) من صندوق النقد الدولي وغطت ٩٣ بلدا ناميا للفترة من ١٩٦٧ - ١٩٩٨ لوحظ ان الدين الخارجي بدأ في التأثير سلبا على النمو عندما تجاوز صافي قيمته الحالية ١٦٠ - ١٧٠ % من حجم الصادرات و ٣٠ - ٤٠ % من إجمالي الناتج المحلي ، مما يعني ان أرصدة الديون الكبيرة تؤثر سلبا على مستوى تراكم رأس المال ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج . (بنديكت واخرون، ٢٠٠٥ ، 4-3)

ويبرى (آرثر لويس) بأنه ليس هناك مشكلة دولة فقيرة لا تستطيع أن تدخر ١٢% من دخلها القومي اذا أرادت ذلك مادامت قادرة على القيام بالحروب او تبديد الثروات بطرق شتى . والاقتصادي رمزي زكي في إحدى دراساته سنة ١٩٨٩ إلى أن الغرب الرأسمالي تقصد ترويج فكرة الدور الرائد للاستثمار والقروض الأجنبية في التنمية وعدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل التنمية كي يصبح الاعتماد على التمويل الأجنبي لتنمية البلدان النامية كتحصيل حاصل ، مما أدى إلى الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي فضلا عن العجز عن تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن الذي يمثل جوهر التغلب على مشكلة التمويل (د. هناء، ٢٠٠٢، 177) .

وكذلك أشار أنصار هذه المدرسة ان الدور الضعيف للقروض والمساعدات في معدل نمو الدخل القومي وانخفاض معدلات الادخار ويعود سبب ذلك إلى العوامل الآتية (مازن، 2001، 24):

1- ضعف الجهود المبذولة في تحصيل الضرائب وانخفاض المستوى العام للضرائب.

2- تغيير تركيبة الإنفاق الحكومي لصالح الاستهلاك .

3- توفر بعض المصادر التمويلية الخارجية ذات الشروط الميسرة والتي تؤدي الى زيادة الاعتماد عليها أكثر من المدخرات المحلية .

ويمكن شرح وجهة نظر المدرسة من خلال نموذج هارود - دومار نفسها وكما يلي :

ان معدل النمو دون الحصول على القروض او المساعدات هي :

$$Q = S/K$$

حيث ان

$$Q = \frac{dy}{y} = \text{معدل النمو في الدخل}$$

$$S = \frac{S}{y} = \text{الميل المتوسط للادخار}$$

$$K = \text{معدل التغيير في الدخل إلى رأس المال .}$$

وبعد الحصول على القروض والمساعدات التي نعبّر عنها بـ D فان معدل النمو الجديد يكون

$$Q' = \{S' + (1 - C)D\}/K'$$

حيث $S' =$ الميل المتوسط للادخار الجديد .

$K' =$ معدل التغيير في الرأس المال إلى الإنتاج الجديد .

$D =$ التمويل الأجنبي (رأس المال الأجنبي) .

$C =$ الميل الحدي للاستهلاك من رأس المال الأجنبي .

ولمعرفة الفرق بين المعدلين لمعرفة مدى تأثير القروض والمساعدات على معدل النمو فاننا نستخرج

ذلك من خلال :-

$$Q' - Q = \{S' + (1 - C)D\}/K' - S/K$$

$$= \{(S + dS) + (1 - C)D\}/(K + dK) - S/K$$

ومن المعادلة الأخيرة نلاحظ أن تأثير القروض والمساعدات على معدل النمو في الدخل القومي

يكون ضعيفاً عندما يكون الميل المتوسط للادخار (dS) سالباً وفي هذه الحالة فان الميل الحدي

للاستهلاك يزداد وبالتالي فان جزء كبير من القروض والمساعدات تذهب للأغراض الاستهلاكية وكذلك الحال عندما يكون (dK) موجبة بشكل كبير كونها في المقام من المعادلة فإنها تقلل من قيمة النتيجة حيث ان زيادة الإنتاج بوحدة واحدة تتاح الى كمية كبيرة في الرأس المال مما يؤدي إلى استنزاف وهدر هذه الأموال والانعكاس سلباً على معدل النمو الدخل القومي .

ثالثاً : أهم الأسباب الداخلية والخارجية لتفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية

1 : الأسباب الداخلية.

أ-التوجه الى الاستثمار الكثيف من اجل التنمية التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تستطيع المدخرات المحلية توفيرها مما اضطر الدول النامية إلى الاقتراض وان كانت بشروط صعبة.

ب-الفساد الإداري والمالي والذي يتمثل في تهريب جزء من رؤوس الأموال إلى الخارج من قبل أصحاب السلطة والنفوذ .

ج-سوء توظيف القروض : يؤدي سوء التخطيط او سوء استخدام القروض في غير أماكنها الصحيحة وسيلة من وسائل عدم الاستفادة من القروض وبالتالي عدم مساهمتها في التنمية مما يؤدي الى تراكم تلك القروض . وقد لاحظنا ان هناك كثير من الدول النامية ال تي تستغل مبالغ القروض في دعم المؤسسات العسكرية او استيراد السلع الاستهلاكية مما يؤدي الى تراكم تلك الديون مع فوائدها وتكون عبئاً على الاقتصاد الوطني .

د-تمويل العجز الحاصل في الموازين بالاقتراض دون محاولة إيجاد حل لهذه الحالة بتصحيح هيكل الميزان التجاري وميزان المدفوعات . (محمد ، ٢٠٠٢)

هـ-العجز في الموازين العامة نتيجة الاختلالات الهيكلية وكذلك سياسات التمويل بالعجز ، فضلا عن العجز المستمر في موازين المدفوعات . (د. بلقاسم)

2 : الأسباب الخارجية

أ-ارتفاع صعوبة شروط القروض الممنوحة من حيث سعر الفائدة ومصدر القروض حيث ان المصادر الخاصة تفرض شروط اشد وطأة على البلدان النامية من حيث سعر الفائدة وفترة السماح وفترة الاسترداد . وبالتالي يكون على البلدان النامية ان تتكبد مبالغ إضافية عبر السنين، مما يؤدي بخدمة الديون ان تمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويصل الأمر في بعض البلدان الى حد الاقتراض لتسديد ديون أخرى .

ب-انخفاض أسعار المواد الخام : طالما ان اغلب صادرات البلدان النامية من المواد الخام والأولية والتي تعاني من انخفاض في أسعارها مقارنة مع أسعار المواد المصنعة فضلاً عن التضخم العالمي الذي يؤدي

الى تأكل جزء من قيمة تلك الصادرات مما يؤدي الى انخفاض قيمة صادرات الدول النامية وبالتالي تفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ثم اللجوء الى الديون الخارجية .

ت-التقلبات في الاقتصاد العالمي مابين الركود والانكماش حيث ان الدول النامية لا بد وان تندمج مع الاقتصاد العالمي ويتأثر بما يحصل من تغيرات في بنية الاقتصاد نتيجة التبعية التجارية والتكنولوجية وحتى الغذائية للعالم الخارجي .

المبحث الثاني : دراسة النماذج التطبيقية للبلدان المختارة

أولاً : النموذج الإحصائي

من اجل تصوير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و الديون الخارجية فقد تم اختيار أربعة دول من جنوب شرق آسيا هي (ماليزيا واندونيسيا و الفلبين وتايلاند) وللفترة ١٩٩٠ -- ٢٠٠٨ لدراسة العلاقة عليها . وبالاعتماد على برنامج (MINITAB) الإحصائي باستخدام نموذج الانحدار البسيط وعلى أساس الصيغ الرياضية المتعددة : الخطية Linearity واللوغارتمية Logarithmic وشبه اللوغارتمية Semi—Log. فقد تم التوصل إلى معادلات الانحدار لكل صيغة من الصيغ ولكل دولة على حدة ، ثم تمت المفاضلة بين تلك الصيغ لاختيار أفضلها حسب النتائج التي تم الحصول عليها . وكان النموذج كالأتي : (دلال وآخرون ، ٢٠٠٣ ، 117&290)

$$Y = \alpha + \beta x$$

حيث يشير كل من :

$$Y = \text{الناتج المحلي الإجمالي (العنصر التابع).}$$

$$X = \text{الديون الخارجية (العنصر المستقل).}$$

$$\alpha = \text{الحد الثابت أو الحد المطلق .}$$

$$\beta = \text{معامل العنصر المستقل .}$$

فرضية النموذج:

فرضية العدم = عدم وجود علاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية.

$$H_0: \beta = 0$$

الفرضية البديلة = وجود علاقة بين الزهو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية

$$H_1 : \beta \neq 0$$

وسيتم اعتماد اختبار (t Test) لقبول أو رفض الفرضيات ، فإذا كانت قيمة t المحسوبة اقل من (t الجدولية) فسيتم قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية ، أما إذا كانت قيمة (t المحسوبة) اكبر من (t الجدولية) فسيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود وجود علاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية . كما إن هناك اختبار م عامل التحديد (R^2) حيث تختبر القوة التفسيرية للمتغير المستقل ، وكلما كانت قيمة (R^2) عالية تعني إن المتغير المستقل له تأثير كبير في المتغير التابع .

ثانيا : النتائج الإحصائية للدول المختارة

١ . نموذج ماليزيا

تقع ماليزيا في جنوب شرق آسيا متكونة من ١٣ ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية . وتبلغ مساحتها ٣٢٩٨٤٥ كم^٢ ، وتمتلك تنوعاً حيوياً من النباتات والحيوانات كما انها طريق مهم للملاحة الدولية وتشكل التجارة الدولية جزء أساسى من اقتصادها وتعد اليوم من الدول الصناعية المهمة في آسيا كما أنها تصنّف من الدول المتوسطة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عالمياً إذ انه بلغ ١٤١٢٥ دولار سنة ٢٠٠٨ . ويقدر عدد سكانها ٢٤٨٢١٠٠٠ نسمة سنة ٢٠١٠ . (wikipedia, ماليزيا) والجدول الآتي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨

جدول رقم (١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)	الدين الخارجي (ألف دولار)
1990	44024178	15328362
1991	49133852	17079755
1992	59151288	20017865
1993	66894450	26148472
1994	74480816	30335877
1995	88832452	34342562
1996	100852000	39673262
1997	100169000	47228241
1998	72175310	42409220
1999	79148423	41903340
2000	93789738	41873742
2001	92783948	45088939
2002	100846000	48272109
2003	110202000	48556965
2004	124749000	52155629
2005	137848000	51980691
2006	156523000	55025712
2007	185981000	61566813
2008	221161000	66182277

المصدر : <http://data.albankaldawli.org/indicator>

ومن ملاحظة جدول (١) نرى بان ديون الدولة تطورت من ١٥,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٦٦,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ ونسبة تطور بلغت ٣٣٢% قياساً إلى سنة ١٩٩٠. بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي ٢٢١ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ بعد ان كانت ٤٤ مليار دولار سنة ١٩٩٠ وبنسبة

تطور بلغت ٤٠٢% وكان التطور في النمو في الناتج المحلي الإجمالي متوازناً عدا الفترة ٩٨ - ٩٩ والتي شهدت فترة انخفاض في الناتج المحلي نتيجة الأزمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا والتي أدت إلى هزة اقتصادية أثرت في الاقتصاد عموماً . والشكل رقم (١) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ .

وباستخدام السلسلة الزمنية أعلاه وبعد الحصول على صيغ معادلات الانحدار تم اختيار معادلة الانحدار الآتية لتمثل النموذج المالي:

$$\text{Log } Y = 1.01 + 0.918 \text{ Log } X$$

Predictor:	Coef	SE Coef	T	P
Constant :	1.0145	0.7522	1.35	0.195
Log X :	0.91785	0.09914	9.26	0.000

$$S = 0.07673 \quad R\text{-Sq} = 83.4\% \quad R\text{-Sq(adj)} = 82.5\%$$

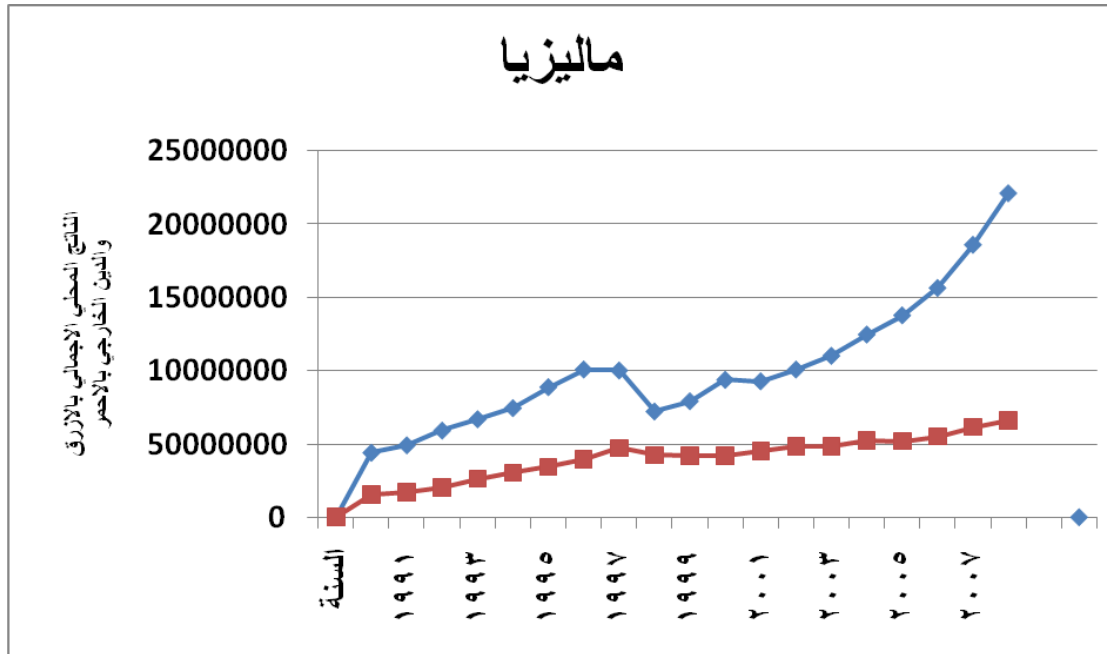
تم اختيار الصيغة اللوغارتمية لأنها تمثل أفضل الصيغ الرياضية ، كما اثبت النموذج نجاحه حيث كانت قيمة t المحتسبة للمعامل β البالغة ٩,٢٦ اكبر من قيمة t الجدولية البالغة ١,٧٣ بمستوى معنوية ٥% ، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية . وبما إن قيمة R^2 (معامل التحديد) هي ٨٣% مما يعني أن هناك علاقة جيدة ما بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية وان الديون الخارجية يستطيع تفسير نسبة كبيرة من التغير في الناتج المحلي الإجمالي .

وتؤيد هذه النتائج وجهة النظر الاقتصادية القائلة إن للديون الخارجية تأثير طردي على النمو الاقتصادي وذلك حسب ما أوردته النماذج الاقتصادية ودراسات العديد من الباحثين في هذا المجال . كما ويؤكد صحة النهج الذي تسير عليه الاقتصاد المالي الذي بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ١٢٣% خلال سنة ٢٠٠٩ .

وقد أدى استغلال تلك التدفقات في التصنيع وفي تشجيع الصناعات التصديرية إلى نمو الاقتصاد المالي بقوة وخاصة بعد الأزمة المالية حيث الزيادة في تصدير الإلكترونيات ورافق ذلك إنفاق حكومي هائل أدت إلى انتعاش الاقتصاد في ماليزيا وأدى إلى تحسن في الميزان التجاري الذي حقق فائضاً هيكلياً بعد سنوات الأزمة . وقد بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ١١٧% سنة ٢٠٠٦ و ١١١% سنة ٢٠٠٧ في حين أنها لم تتجاوز ١٠٠% قبل سنوات الأزمة المالية.

لقد كان للاتجاه الماليزي نحو الشرق بعد سنة ١٩٨٠ وبخاصة نحو تجربتي كوريا واليابان الأثر الأكبر في تطور الاقتصاد الماليزي ، حيث ان الأخذ بالتجربة اليابانية لم يكن تقليداً محضاً بل اختيار وانقواء لما يناسب وضع ماليزيا وشملت الاستفادة من التجربة اليابانية في الاستثمار الياباني المباشر وكيفية تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالتالي أصبحت ماليزيا قاعدة أساسية لتصنيع المنتجات اليابانية التي أغرقت الأسواق وناقت صناعات الأوربية مما أتاح لها الحصول على موطن قدم في تحقيق نقلة صناعية على المدى الطويل، وكانت ماليزيا من أولى الدول التي طرقت بان خصخصة شركات القطاع العام مما أدى إلى تخفيض الدين العام المحلي ورفع كفاءة ومستويات أداء المؤسسات مما أدى إلى انطلاقة قوية للنمو الاقتصادي حيث بلغ نسبة النمو ٦% ما بين ١٩٨٥ - ١٩٩٥ ولهذا السبب كان تأثير الاقتصاد الماليزي الأقل خسارة من نتائج الأزمة المالية سنة ١٩٩٧ . (د. عبدالرحيم ، 2003 ،) .

وقد تبنت السياسة الاقتصادية لماليزيا خطة إص لاح اقتصادي شاملة على ارض الواقع وبما يتناسب مع كافة متطلبات القطاعات الاقتصادية والمالية لتفادي الوقوع في أزمات أخرى . ثم تم تهيئة الخطة الخمسية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ تحت شعار ((نمو تحقيق تنمية ثابتة قابلة للتكيف)) لتحقيق التحولات والنهوض بالاقتصاد الماليزي نحو الأفضل وتحقيق معدلات نمو ٧,٥% فأكثر.



الشكل رقم (١)

مؤشرات تطور الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي لدولة ماليزيا للسنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٨

٢ . نموذج الفلبين :

تقع الفلبين في جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي وتتكون من أرخبيل مكون من ٧١٠٧ جزيرة بمساحة إجمالية تبلغ ٣٠٠٠٠٠ كم^٢ وقد قدر عدد سكانها ٩٠,٣٤٨ مليون نسمة حسب إحصاء سنة ٢٠٠٨. ويبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣٥٤٦ دولار. وقد تحول الاقتصاد الفلبين حديثاً إلى الاعتماد على الصناعة والخدمات أكثر من الزراعة حيث يساهم القطاع التجاري بـ ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي بينما يساهم القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بما يزيد على ٨٠% في الناتج المحلي الإجمالي (wikipedia الفلبين) والجدول الآتي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٢)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)	الدين الخارجي (ألف دولار)
1990	44311595	30579847
1991	45417505	32493341
1992	52976363	33219340
1993	54368183	36142370
1994	64084543	40256580
1995	74119868	39378713
1996	82848194	44001188
1997	82344374	50705832
1998	65171542	53608204
1999	76157101	58320705
2000	75912538	58303981
2001	71215637	58252347
2002	76813917	59905800
2003	79633564	62589271
2004	86930115	60967510
2005	98828893	61657755
2006	117544000	60281798
2007	144038000	65909698
2008	167491000	64856320

المصدر : <http://data.albankaldawli.org/indicator>

من ملاحظة الجدول رقم (٢) نرى بان الدين العام الخارجي للاقتصاد الفلبين قد تطور من ٣٠,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٦٤,٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ وبنسبة تطور بلغ ١١٢% بينما كان النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ كان من ٤٤,٣ مليار دولار إلى ١٦٧,٥ مليار دولار وبنسبة تطور ٢٧٨% .

وقد تأثر الاقتصاد الفلبين أيضاً بالأزمة المالية التي عصفت ببلدان جنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٧ حيث أدى هذه الأزمة إلى انخفاض الناتج المحلي إلى ٦٥,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٨ بعد ان كان ٨٢,٣ مليار سنة ١٩٩٧ . ثم بدأ هذا الاقتصاد يتعافى من آثار الأزمة حيث نلاحظ ان هناك علاقة منطقية بين الناتج المحلي الإجمالي والدين العام الخارجي . والشكل رقم (٢) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ .

وباستخدام السلسلة الزمنية أعلاه وبعد الحصول على صيغ معادلات الانحدار تم اختيار معادلة الانحدار الآتية لتمثل النموذج الفلبيني :

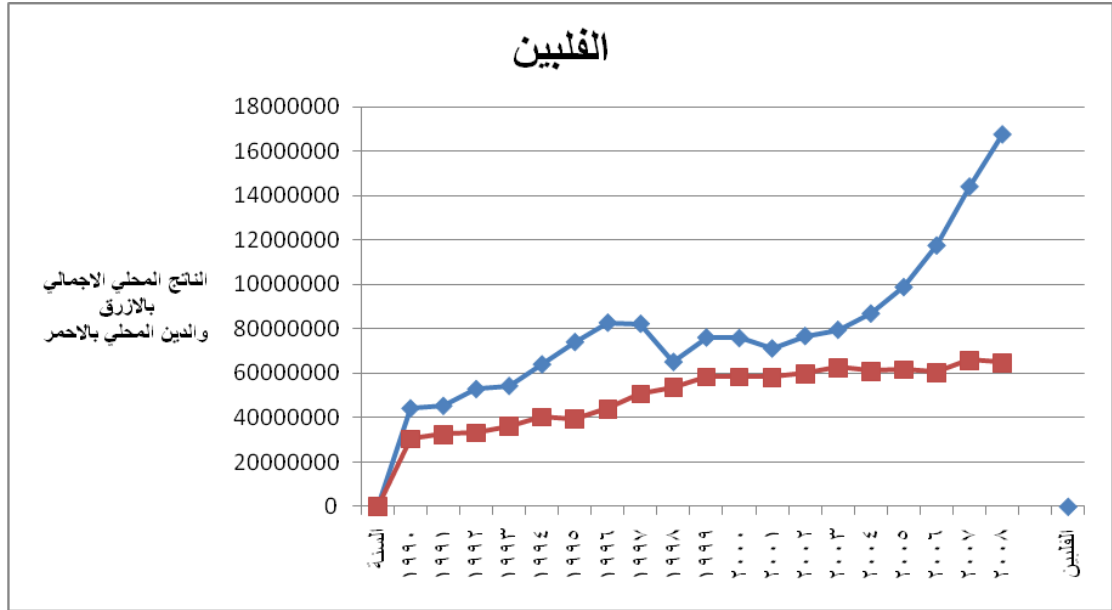
$$\text{Log } Y = - 0.28 + 1.06 \text{ Log } X$$

Predictor:	Coef	SE Coef	T	P
Constant :	-0.282	1.480	-0.19	0.851
Log X :	1.0617	0.1923	5.52	0.000

$$S = 0.09300 \quad R\text{-Sq} = 64.2\% \quad R\text{-Sq(adj)} = 62.1\%$$

تم اختيار الصيغة اللوغارتمية لأنها تمثل أفضل الصيغ الرياضية ، كما اثبت النموذج نجاحه حيث كانت قيمة t المحتسبة للمعامل β البالغة ٥,٥٢ اكبر من قيمة t الجدولية البالغة ١,٧٣ بمستوى معنوية ٥% ، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود وجود علاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية . وبما إن قيمة R^2 (معامل التحديد) هي ٦٤% مما يعني أن هناك علاقة جيدة ما بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية وان الديون الخارجية يستطيع تفسير نسبة كبيرة من التغير في الناتج المحلي الإجمالي .

وهذا ما يؤيد النظرية الاقتصادية حيث ان عدم وصول الدول المدينة إلى الحد المفرط (الحد الذي لا يمكن للدول المدينة الاستمرار في سداد ديونها وعجزها من توفير التمويل اللازم) تستطيع بهذه المبالغ الوصول إلى تنمية اقتصادية سليمة واستخدام هذه المبالغ في المشاريع التنموية لرفع مستوى النمو الاقتصادي .



الشكل رقم (٢)

مؤشرات تطور الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي لدولة الفلبين للسنوات ١٩٩٠ — ٢٠٠٨

3 . نموذج اندونيسيا :

تقع اندونيسيا جنوب شرق آسيا والاقيانوس وتضم ١٧٥٠٨ جزيرة مساحتها الإجمالية ١٩١٩٤٤٠ كم^٢ وعدد سكانها المتوقع ٢٣٠ مليار نسمة ع ام ٢٠٠٩ وبهذا تكون اكبر رابع دولة سكانياً. ويبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤٣٧٩ دولار . وتعتبر الدولة ثاني أعلى دولة في مستوى التنوع البيولوجي . ومع ذلك تعاني من نوع من عدم الاستقرار السياسي لوجود الاثنيات الكثيرة والحركات الانفصالية والتي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي فيها مما يؤدي إلى انتشار الفقر على نطاق واسع .

(wikipedia, اندونيسيا) . والجدول الآتي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية

للفترة ١٩٩٠ — ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٣)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)	الدين الخارجي (ألف دولار)
1990	114426000	69871527
1991	128168000	79547750
1992	139116000	88002163
1993	158007000	89171855
1994	176892000	107835000
1995	202132000	124413000
1996	227370000	129009000
1997	215749000	136339000
1998	95445000	151484000
1999	140001000	151479000
2000	165021000	143358000
2001	160447000	132057000
2002	195661000	127800000
2003	234772000	133434000
2004	256837000	137092000
2005	285869000	146266000
2006	364570000	132512000
2007	432217000	142638000
2008	510504000	150851000

المصدر: <http://data.albankaldawli.org/indicator>

من ملاحظة الجدول (٣) نرى الناتج المحلي الإجمالي قد تطور خلال فترة الدراسة من ١١٤,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٠ إلى ٥١٠,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ ويتطور نسبي بلغ ٣٤٦% وهذا التطور كان بشكل مستمر وسلس الآ في سنوات الأزمة الاقتصادية حيث انخفضت الناتج المحلي من ٢١٥,٧ مليار دولار سنة ١٩٩٧ إلى ٩٥,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٨ الآ انه سرعان ما اتجه نمو الحدود مرة

أخرى . وفيما يخص الديون الخارجية فلم تتطور بنفس السياق . حيث بلغت الديون الخارجية سنة ١٩٩٠ مبلغ ٦٩,٩ مليار دولار بينما تطورت إلى ١٥٠,٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ بمعدل نمو ١٢٥% . والشكل رقم (٣) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ .

وباستخدام السلسلة الزمنية أعلاه وبعد الحصول على صيغ معادلات الانحدار تم اختيار معادلة الانحدار الآتية لتمثل النموذج الاندونيسي :

$$\text{Log } Y = 0.81 + 0.926 \text{ Log } X$$

Predictor: Coef SE Coef T P

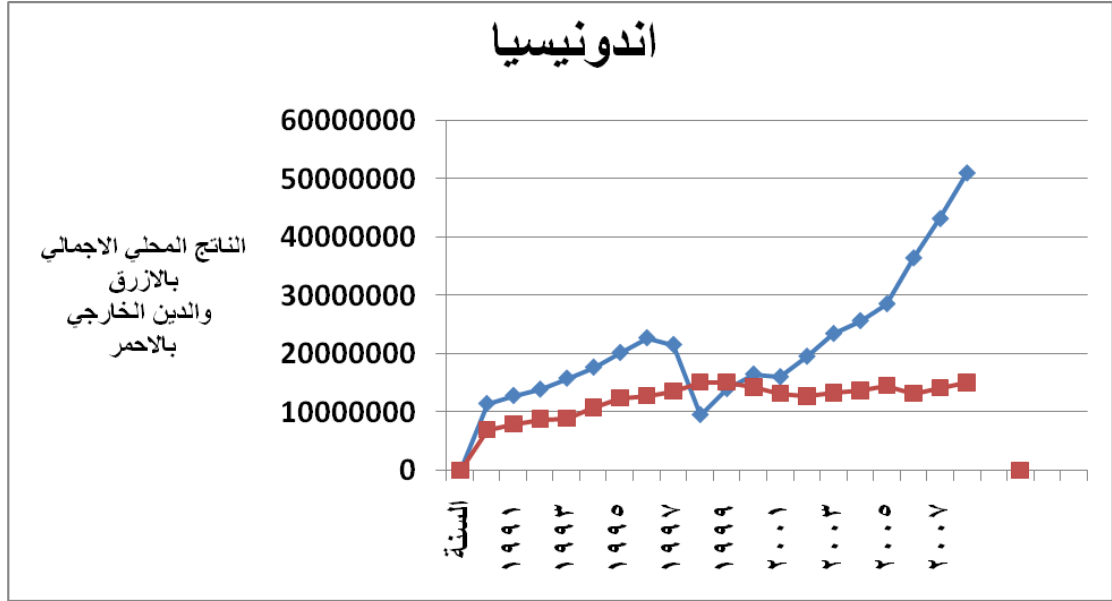
Constant : 0.814 3.239 0.25 0.805

Log X : 0.9260 0.4005 2.31 0.034

S = 0.1729 R-Sq = 23.9% R-Sq(adj) = 19.4%

تم اختيار الصيغة اللوغارتمية لأنها تمثل أفضل الصيغ الرياضية ، كما اثبت النموذج نجاحه حيث كانت قيمة t المحتسبة للمعامل β البالغة ٢,٣١ اكبر من قيمة t الجدولية البالغة ١,٧٣ بمستوى معنوية ٥% ، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية . وبما إن قيمة R^2 (معامل التحديد) هي ٢٤% مما يعني أن هناك علاقة بسيطة ما بين النمو في ال ناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية وان الديون الخارجية لا تستطيع تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلا بدرجة بسيطة .

وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي بالإضافة إلى آثار الأزمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ حيث كان أنثو الأزمة أكثر وطأ على اندونيسيا وتايلاند وكوريا حيث أدت تقلبات العملات إلى زيادات حادة في عدم الإيفاء بالديون والقروض العاملة في القطاع الخاص . ولوجود حالات تباين في قدرات الدول في تسديد ديونها فقد خفّض البنك الولي مركز اندونيسيا إلى بلد منخفض الدخل (مدي بشدة) سنة ٢٠٠٠ .



الشكل رقم (٣)

مؤشرات تطور الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي لدولة اندونيسيا

للسنوات ١٩٩٠ — ٢٠٠٨

4 . نموذج تايلاند :

تقع تايلاند جنوب شرق آسيا وكانت تعرف باسم (مملكة سيام) وكان ذلك الاسم الرسمي لها قبل ١٩٤٩ . وعرفت بالاسمين بعد ذلك التاريخ ويقدر عدد سكانها ب ٦٦ مليون نسمة تقديراً ٢٠١٠ ويبلغ مساحتها ٥١٣١٢٠ كم^٢ وتتألف من ٧٥ مقاطعة بينما يبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٨٠٦٠ دولار سنوياً تقديراً ٢٠١٠ . وتعني اسم تايلاند (ارض الأحرار) (wikipedia تايلاند) . والجدول الأتي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٤)

تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)	الدين الخارجي (ألف دولار)
1990	85343189	28094469
1991	98234713	37702997
1992	111453000	41783930
1993	125011000	52638027
1994	144308000	65523204
1995	168019000	100039000
1996	181948000	112838000
1997	150891000	109699000
1998	111860000	104917000
1999	122630000	96769682
2000	122725000	79719917
2001	115536000	67190719
2002	126877000	59380749
2003	142640000	51926718
2004	161340000	52721847
2005	176352000	52749037
2006	207238000	56271373
2007	247098000	61738432
2008	272456000	64797754

المصدر : <http://data.albankaldawli.org/indicator>

من ملاحظة الجدول (٤) نرى بان هناك نوع من التذبذب في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث انه تطور من ٨٥,٣ مليار سنة ١٩٩٠ حتى وصل إلى ١٨٢ مليار سنة ١٩٩٦ . ثم انخفض بسبب الأزمة المالية التي ضربت بلدان جنوب شرق آسيا إلى ١١١,٨ سنة ١٩٩٨ ثم يواصل ارتفاعه بوتيرة

بطيئة حتى سنة ٢٠٠٥ حيث بدأ الاقتصاد التايلاندي بعدها بالانتعاش حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٦,٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٧٢,٤ مليار سنة ٢٠٠٨ أي بمعدل أكبر مما تطور من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٤. ويعزو ذلك إلى التطور والنمو الكبير الذي حققه الاقتصاد الصيني والذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد التايلاندي فضلاً عن الإجراءات الحكومية والتدابير الاقتصادية التي قامت بها الحكومة .

ويعتبر الاقتصاد التايلاندي من الاقتصاديات الصناعية الحديثة ويعتمد بشكل كبير على الصادرات حيث بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ٧٧% سنة ٢٠٠٨ .

وبلغ معدل النمو في الناتج خلال فترة الدراسة ٢١٩%. ويقابل ذلك بمعدل نمو في الديون الخارجية خلال فترة الدراسة ١٣١% إلا أن الملاحظ من السلسلة الزمنية ان هناك تذبذب كبير في أرقام الدين الخارجي فبعد ان كانت ٢٨,١ مليار سنة ١٩٩٠ زادت إلى ٦٥,٥ مليار سنة ١٩٩٤ ثم فجأة إلى ١١٢ مليار سنة ١٩٩٦ ثم بدأت بالهبوط خلال سنوات الأزمة والسنوات التي تليها حتى وصلت الى ٥٢ مليار سنة ٢٠٠٣ بعدها بدأت بالصعود فوصلت إلى ٦٤,٨ مليار سنة ٢٠٠٨ . والشكل رقم (٤) يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ .

وباستخدام السلسلة الزمنية أعلاه وبعد الحصول على صيغ معادلات الانحدار تم اختيار معادلة الانحدار الآتية لتمثل النموذج التايلاندي :

$$\text{Log } Y = 6.20 + 0.251 \text{ Log } X$$

Predictor: Coef SE Coef T P

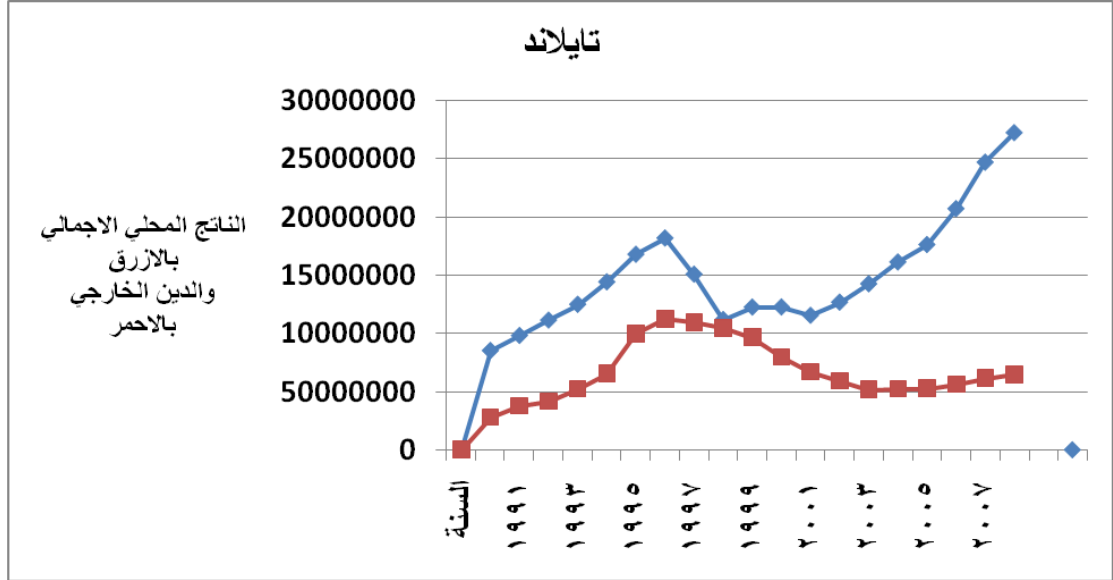
Constant : 6.202 1.433 4.33 0.000

Log X : 0.2508 0.1835 1.37 0.189

S = 0.1284 R-Sq = 9.9% R-Sq(adj) = 4.6%

تم اختيار الصيغة اللوغارتمية لأنها تمثل أفضل الصيغ الرياضية ، كما اثبت النموذج نجاحه حيث كانت قيمة t المحتسبة للمعامل β البالغة ١,٣٧ اصغر من قيمة t الجدولية البالغة ١,٧٣ بمستوى معنوية ٥% ، وبالتالي سيتم قبول فرضية عدم وجود علاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية ورفض الفرضية البديلة. وبما إن قيمة R^2 (معامل التحديد) هي ١٠% مما يعني أنه لا توجد علاقة ما بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي والديون الخارجية وان الديون الخارجية لا تستطيع تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي إلا بدرجة بسيطة جدا . وقد يعود السبب في ذلك إلى الأسباب السياسية وعدم الاستقرار السياسي للبلاد وخلال فترتي ما بعد

١٩٩٧ (الأزمة المالية لبلدان جنوب شرق آسيا) وفترة ما بعد ٢٠٠٥ حيث ان بعض الإجراءات المالية والسياسية التي تحدث في البلاد أدت إلى عدم الرغبة في بقاء المستثمر الأجنبي في البلاد .



الشكل رقم (٤)

مؤشرات تطور الناتج المحلي الاجمالي والدين الخارجي لدولة تايلاند

للسنوات ١٩٩٠ — ٢٠٠٨

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- ١- ان الدول النامية عموما و دول العينة خصوصا تعاني من انخفاض نسبة الادخار الى الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت أقصى نسبة لها هي ٤٠% في ماليزيا سنة ١٩٩٨ .
- ٢- وجود آراء متضاربة للعلاقة ما بين النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي ، فهناك من يؤيد وجود جيدة بينهما ، وهناك من يعارض وجود مثل هذه العلاقة .
- ٣- تأثر اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا بالأزمة المالية التي ضربت تلك البلدان سنة ١٩٩٧ وما تبع ذلك من سياسات اقتصادية ومالية وإجراءات تكييف للاقتصاد القومي .
- ٤- أظهرت نتائج التطبيق العملي أن هناك علاقة جيدة بين النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي لدول ماليزيا واندونيسيا والفلبين فيما لم تكن النتائج معنوية في حالة تايلاند ، وتؤكد هذه النتائج عدم وضوح العلاقة بينهما .

ثانيا : التوصيات

- ١- تعازي الدول النامية من انخفاض نسبة الادخار فيها مما يستوجب رفع نسبة الادخار لتمويل المشاريع التنموية وعدم اللجوء الى التمويل الخارجي إلا بالحالات القصوى .
- ٢- في حالات التمويل الخارجي للتنمية لابد من الاستغلال الأمثل لتلك المبالغ في بناء الهياكل الاقتصادية وتشجيع الصناعات التصديرية كما في التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية .
- ٣- التأكيد على وضع الخطط والبرامج الاقتصادية بعيدة المدى واتخاذ إجراءات التكييف اللازمة لإصلاح الاقتصاد الوطني لمواجهة أية حالات طارئة كما في حالة الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق اسيا سنة ١٩٩٧ .

المصادر

اولا : المصادر العربية

- ١ . د. هناء عبدالقادر ، " الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية " ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .
- ٢ . كامل بكري ، " التنمية الاقتصادية " ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٨ .
- ٣ . مازن حسن محمد ، " اثر تدفق رؤوس الأموال الخارجية (القروض والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن للفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٧ " رسالة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، ٢٠٠١ .
- ٤ . بنديكت كليمنتس ، رينا باتاتشاريا ، توان كوك نوين ، " هل يعمل تخفيف أعباء الديون على دفع النمو في البلدان النامية " ، صندوق النقد الدولي ، سلسلة قضايا اقتصادية ٣٤ ، ٢٠٠٥ .
- ٥ . د. دلال القاضي ، د. سهيلة عبدالله ، د. محمود البياتي ، " الاحصاء للداريين والاقتصاديين " ، دار ومكتبة الحامد ، عمان ، ٢٠٠٣ .
- ٦ . د. عبدالرحيم عبدالواحد ، "محاضر محمد بعيون عربية واسلامية " ، الاجواء للنشر ، الامارات العربية المتحدة ، ط١ ، ٢٠٠٣ . pulbit.alwatanvoice.com/articles/2003
- ٧ . ماليزيا ar.wikipedia.org/wiki/
- ٨ . الفلبين ar.wikipedia.org/wiki/
- ٩ . اندونيسيا ar.wikipedia.org/wiki/
- ١٠ . تايلاند ar.wikipedia.org/wiki/
- ١١ . محمد ولد عبد الدائم ، 2002 depth Arabic _depte www.aljazeera.net
- ١٢ . د. بلقاسم عباس ، المعهد العربي للتخطيط ، course 26 pdf www.arab_api.org

ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1 . Griffin ,K.B. & Enos ,J.L. ; " Foreign Aid : objectives and consequences " , Economic Development and Cultural Changes , vol. 18 , No. 3 , Apr 1970 .

- 2 . [www.un.org./arabic/documents/GADocs/55/A](http://www.un.org/arabic/documents/GADocs/55/A) .
- 3 . Erdal Karagol , " external debt and economic growth relationship using the simultaneous equations " , university of Balikesir ,
www.econturk.org.Turkischeconomy .
- 4 . <http://data.albankaldawli.org/indicator> .